

«الاستئناف» تلزم «الاستثمارات الوطنية» بسداد 810 آلاف دينار

قالت شركة الاستثمارات الوطنية إن محكمة الاستئناف أصدرت حكماً يلزمها بسداد مبلغ 810,2 آلاف دينار تقريباً لأحد الأطراف في دعوى أقامها ضد أحد الصناديق التي تديرها الشركة. وقالت «الشركة» في بيان نشر، على موقع البورصة، إن محكمة الاستئناف ألغت حكم أول درجة، والذي صدر لصالح الشركة (مدير الصندوق). وأوضحت أنها سوف تقوم باتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة بهذا الشأن وما يشملها من تمييز للحكم الصادر، وذلك فور الحصول على منطوق الحكم كاملاً.

عجز الميزانية وضع الكويت أمام خيارين أحلاهما مر: سحب الاحتياطات أو إصدار السندات

مازن الناهض: البنوك ستمول السندات الحكومية من ميزانياتها و من عملائها



د. الياس بخعازي



مازن الناهض

مخاطر ائتمانية، وخاصة اذا كانت بالعملة المحلية (كما أكد وزير المالية انس الصالح في مؤتمر يوروماني الاخير). وتواجهه الكويت تحديات في كيفية مواجهة العجز، في ظل ميزانية يذهب نحو نصفها للرواتب ونحو ثلثها للدعم، في وقت قد تواجه معارضة شعبية في حال اللجوء الى خيار تأجيل خليجية ألغت الدعم عن سلع أساسية. وما يخيف الاقتصاديين أن تتجه الحكومة لخيار تأجيل المشاريع أو توقيفها. ويقول الناهض: «نحن لا نتخني أن تتخذ الحكومة الكويتية هذا الاجراء، ولكن لا بد أن تنتهز هذه الفرصة بانخفاض اسعار النفط بإعادة هيكلة طريقة الدعم الموجود حالياً بإزالة الدعم عن بعض الاشياء غير الأساسية». ويضيف: ولكن على وزارة المالية ان تأخذ بعين الاعتبار كذلك الجانب الاجتماعي في أي تغيير تحاول الحكومة تطبيقه. وحتى الآن لم توقف الحكومة المشاريع الكبرى المخطط لها والمقدرة بـ 28 مليار دولار لهذه السنة، ويتخوف المواطنون والمقيمون من بدء فرض الضرائب ورفع الدعم على غرار دول خليجية مجاورة، حيث يتم تحميلهم تكاليف الإصلاح في اصلاح الهدر في الميزانية المتضخمة.

تنتظر السوق الكويتية حجم اصدار السندات والصكوك التي اعلن عنها وزير المالية الاسبوع الماضي بعد أن دخلت البلاد للمرة الأولى منذ 15 عاماً بعجز يصل الى 8 مليارات دينار أو نحو 26 مليار دولار، بسبب انخفاض اسعار النفط. ويعد جدل كبير حول كيفية تمويل العجز، منذ إعلان وزير المالية عن ظهور عجز في ميزانية العام، قررت الكويت الذهاب نحو اصدار السندات. وكان اسم الكويت خياراً، أحلاهما مر، اما السحب من الاحتياطي العام المقدر بـ 550 مليار دولار أو الاقتراض من البنوك. ويقول د. الياس بخعازي، كبير الاقتصاديين لمجموعة بنك الكويت الوطني: انه «انا اضطرت الحكومة للدين فليس هناك أي مشكلة، حيث أن الدين السيادي أو الدين العام للدولة يبلغ 5٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبمقارنة ذلك مع بعض دول المنطقة نجد أن هناك دولاً نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي لديها يصل الى 80٪ و100٪. ولدى البنوك سيولة متاحة للاقتراض تقدر بـ 36 مليار دولار، ويأتي بنكاً الوطني وبنك على رأس المصارف الكويتية ذات القدرة الأكبر للتمويل. ويقول مازن الناهض الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي: ان البنوك الكويتية تستطيع ان تمول العجز الحكومي، ليس فقط من ميزانيات البنوك، ولكن من الممكن ان تعرض هذه السندات او الصكوك الى العملاء لشرائها، حيث لا يوجد أي عائق يمنع هذا الأمر. ويضيف: ان تصنيف السندات او الصكوك هو تصنيف سيادي ولا تحصل معها أي

«الوطني»: الكويت لديها أدنى دين سيادي في المنطقة عند 5٪ من الناتج

احتياطات الدولة 550 مليار دولار.. والسندات لتغطية 8 مليارات

ميزانية متضخمة بسبب الهدر.. وإصلاحه قبل فرض الدعم

توقعات بأن يسجل عجزاً بـ 2.1 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية 2015-2016

توقعات بأن يسجل عجزاً بـ 2.1 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية 2015-2016

توصية بخطة إصلاحية جديدة لترشيد الدعم على الطاقة «النقد الدولي»: ضريبة الـ 10٪ على الشركات ستوفر للدولة 800 مليون دينار سنوياً

لتقرر موعد تطبيقها حيث تزمع دول مجلس التعاون تطبيقها بشكل مشترك خوفاً من وجود فرص للاستفادة من فروقات الاسعار بين دول المنطقة». ولتت براساد ان «التصريحات تشير الى ان دول الخليج تسعى لتطبيق ضرائب على القيمة المضافة بنسبة تبلغ 5٪».

كونا: ساهمت اسعار النفط المنخفضة والعجز المرتقب في ميزانية البلاد للسنة المالية الحالية باعطاء اهمية خاصة لزيارة وفد صندوق النقد الدولي للبلاد حالياً بهدف التركيز على قضايا رئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي المحلي. واستغل وفد الصندوق الذي يجري زيارته الدورية في اطار اتفاقية (مشاورات المادة الرابعة) ليجدد توصياته السنوية الخاصة بالمالية العامة للدولة تزامناً مع تزايد الاهتمام بالتحديات الاقتصادية المحلية اثر طرح العديد من المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية والتي تحتاج الى التمويل الواسع في ظل الانخفاض الكبير لاسعار النفط والذي فرض بدوره عجزاً مرتقباً على الميزانية.

رفع الدعم

وفيما يتعلق بمقترح رفع الدعم عن السلع ومړنات «النقد الدولي» بهذا الشأن اعتبر براساد ان «وضع الدعم المقدم بالكويت حالياً غير عادل ان ذن المستفيد الاكبر هم اصحاب الدخول المرتفعة ما يتطلب معالجة سريعة وتوجيه ذلك الدعم الى مستحقيه مع ايجاد شبكات لاملان الاجتماعي»، لافتاً الى أن «الطريقة الافضل للتنفيذ هي رفع الدعم بشكل مباشر عن بعض السلع».

العام الماضي. كما ارتفع أيضا الإنفاق على المشاريع والصيانة وشراء الأراضي بواقع 21٪ على أساس سنوي.

وبلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 7,3 مليارات دينار في الأشهر الخمسة حتى أغسطس متراجعا بواقع 42٪ على أساس سنوي. وقد تراجع عن متوسطه التاريخي البالغ 80٪ خلال فترة الأشهر الخمسة للسنوات الخمس بواقع ست نقاط مئوية. ويعكس ذلك التزام الحكومة بخطتها الاستراتيجية للتنمية، إذ بلغ الإنفاق على وسائل النقل والمعدات 56 مليون دينار مقابل 8 ملايين دينار فقط في الفترة ذاتها من

وأضاف براساد ان «هناك ضريبة على الشركات الاجنبية تبلغ قيمتها 15٪ فيما تدفع الشركات المحلية رسوما محددة لجهات في الدولة كمؤسسة الكويت للتقدم العلمي ودعم العمالة وبيت الزكاة».

في حين تراجع الإيرادات النفطية إلى ما يقارب النصف نتيجة تراجع أسعار النفط وتراجع طفيف في الإنتاج. فقد بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 45,3 دولارا للبرميل في أغسطس لهذا العام. وبينما من المتوقع أن تصل أسعار النفط إلى أعلى من 55 دولارا للبرميل في المتوسط العامين 2015 و2016 إلا أن إنتاج الكويت قد سجل أقل مستوى له منذ عامين ونصف العام نتيجة توقف الإنتاج في الحقلين في المنطقة المشتركة مع السعودية إثر بعض الخلافات بشأن العمليات التشغيلية.

وأوضح ان مقترح صندوق النقد الدولي يتضمن ترشيد هيكل الضرائب كاملاً من خلال توحيد المعاملة الضريبية لقطاع الاعمال من شركات اجنبية ومحلية فضلاً عن تطبيق ضريبة 10٪ على الجميع مع الغاء كافة الرسوم الاخرى على الشركات ما قد يوفر للمالية العامة نحو 500 الى 800 مليون دينار.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

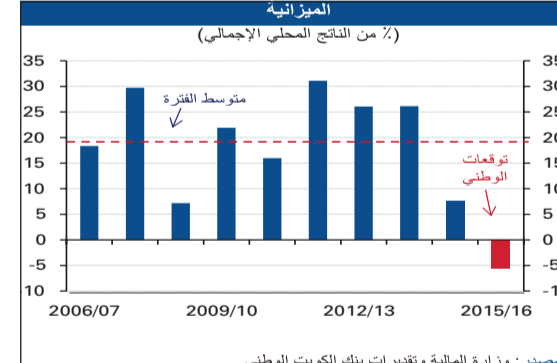
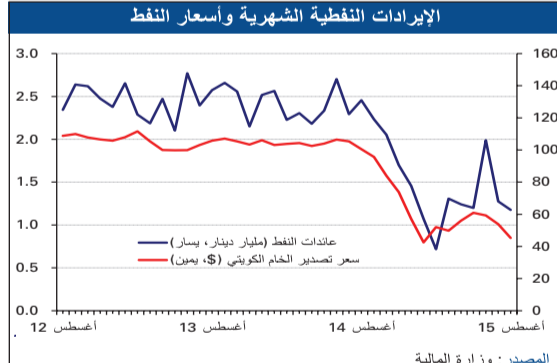
وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.



تأثيرات قاعدية. الإنفاق الرأسمالي

وقال التقرير إن الإنفاق الرأسمالي بلغ 0,4 مليار دينار منذ بداية السنة المالية خلال أغسطس مرتفعاً بواقع 35٪ على أساس سنوي. ويقت حالياً عند 19٪ من الميزانية للعام بأكمله أي أعلى من متوسطه للسنوات الخمس بواقع ست نقاط مئوية. ويعكس ذلك التزام الحكومة بخطتها الاستراتيجية للتنمية، إذ بلغ الإنفاق على وسائل النقل والمعدات 56 مليون دينار مقابل 8 ملايين دينار فقط في الفترة ذاتها من

توقعات بأن يسجل عجزاً بـ 2.1 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية 2015-2016

أن الإنفاق الجاري البالغ 3,8 مليارات دينار لايزال منذ بداية السنة المالية يشكل معظم نسبة إجمالي الإنفاق، إذ بلغت المصروفات المختلفة والدفعوات التحويلية 2,2 مليار دينار منذ بداية السنة المالية متراجحة بواقع 13٪ على أساس سنوي. وبلغ الإنفاق على مكونات السلع والخدمات 0,2 مليار دينار منذ بداية السنة المالية متراجحاً بواقع 43٪ على أساس سنوي، بينما استقر الإنفاق على الأجر والرواتب عند 1,3 مليار دينار منذ بداية السنة المالية مرتفعاً بواقع 8٪ على أساس سنوي، الأمر الذي قد يعوق على الأغلّب

تراجع الإيرادات غير النفطية إلى 31٪

سنوات عديدة، ومن المحتمل أيضاً أن يتم إصدار قانون ضريبة الدخل على الشركات ونسبتها 10٪ بحلول منتصف 2016 وبدء تطبيقه في العام الذي يليه. وستكون هذه الضريبة دليلاً للضريبة على الشركات الأجنبية والزكاة ودعم العمالة وضرائب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والتي من الممكن أن تعود بإيرادات تبلغ مليار دينار. كما تعتزم الكويت فرض ضرائب على القيمة المضافة ولكن لايزال هذا الأمر بانتظار إجماع من دول مجلس التعاون الخليجي.

توقعات بأن يسجل عجزاً بـ 2.1 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية 2015-2016

قال تقرير «الوطني» إن الإيرادات غير النفطية انخفضت على خلفية تراجع الإيرادات المتنوعة والرسوم التي تشكل معظم الإيرادات غير النفطية، حيث بلغت الإيرادات غير النفطية منذ بداية السنة المالية 31٪ من الميزانية للعام بأكمله، مقارنة بمتوسطها للسنوات الخمس البالغ 53٪. ورأى التقرير أن الأثر على السنة المالية الحالية سيكون محدوداً، ومن المحتمل أن يتم تقديم إصلاحات على دعم الوقود خلال الأشهر القادمة ولكن على مدى

تراجع الإيرادات غير النفطية إلى 31٪

سنوات عديدة، ومن المحتمل أيضاً أن يتم إصدار قانون ضريبة الدخل على الشركات ونسبتها 10٪ بحلول منتصف 2016 وبدء تطبيقه في العام الذي يليه. وستكون هذه الضريبة دليلاً للضريبة على الشركات الأجنبية والزكاة ودعم العمالة وضرائب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والتي من الممكن أن تعود بإيرادات تبلغ مليار دينار. كما تعتزم الكويت فرض ضرائب على القيمة المضافة ولكن لايزال هذا الأمر بانتظار إجماع من دول مجلس التعاون الخليجي.

توقعات بأن يسجل عجزاً بـ 2.1 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية 2015-2016

قال تقرير «الوطني» إن الإيرادات غير النفطية انخفضت على خلفية تراجع الإيرادات المتنوعة والرسوم التي تشكل معظم الإيرادات غير النفطية، حيث بلغت الإيرادات غير النفطية منذ بداية السنة المالية 31٪ من الميزانية للعام بأكمله، مقارنة بمتوسطها للسنوات الخمس البالغ 53٪. ورأى التقرير أن الأثر على السنة المالية الحالية سيكون محدوداً، ومن المحتمل أن يتم تقديم إصلاحات على دعم الوقود خلال الأشهر القادمة ولكن على مدى

تراجع الإيرادات غير النفطية إلى 31٪

سنوات عديدة، ومن المحتمل أيضاً أن يتم إصدار قانون ضريبة الدخل على الشركات ونسبتها 10٪ بحلول منتصف 2016 وبدء تطبيقه في العام الذي يليه. وستكون هذه الضريبة دليلاً للضريبة على الشركات الأجنبية والزكاة ودعم العمالة وضرائب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والتي من الممكن أن تعود بإيرادات تبلغ مليار دينار. كما تعتزم الكويت فرض ضرائب على القيمة المضافة ولكن لايزال هذا الأمر بانتظار إجماع من دول مجلس التعاون الخليجي.

توقعات بأن يسجل عجزاً بـ 2.1 مليار دينار بحلول نهاية السنة المالية 2015-2016

قال تقرير «الوطني» إن الإيرادات غير النفطية انخفضت على خلفية تراجع الإيرادات المتنوعة والرسوم التي تشكل معظم الإيرادات غير النفطية، حيث بلغت الإيرادات غير النفطية منذ بداية السنة المالية 31٪ من الميزانية للعام بأكمله، مقارنة بمتوسطها للسنوات الخمس البالغ 53٪. ورأى التقرير أن الأثر على السنة المالية الحالية سيكون محدوداً، ومن المحتمل أن يتم تقديم إصلاحات على دعم الوقود خلال الأشهر القادمة ولكن على مدى

أوضح بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الصادر أن البيانات المؤقتة للميزانية العامة للأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية 2015/2016 تشير إلى تراجع نسبي في إجمالي الإنفاق الحكومي في الأشهر الخمسة حتى شهر أغسطس، وذلك نتيجة تراجع بسيط في الإنفاق الجاري مقابل وقد تراجعت الإيرادات نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط منذ عام مضى. وقد سجلت الحكومة فائضاً أولياً بواقع 3,1 مليارات دينار خلال تلك الفترة.

وبلغ إجمالي الإنفاق الحكومي حتى أغسطس 4,2 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية، أي أقل من مستواه في الفترة ذاتها من العام الماضي بواقع 6٪. ولكن لايزال مستوى الإنفاق الذي يبلغ 22٪ من ميزانية السنة المالية 2015-2016.

وأوضح ان مقترح صندوق النقد الدولي يتضمن ترشيد هيكل الضرائب كاملاً من خلال توحيد المعاملة الضريبية لقطاع الاعمال من شركات اجنبية ومحلية فضلاً عن تطبيق ضريبة 10٪ على الجميع مع الغاء كافة الرسوم الاخرى على الشركات ما قد يوفر للمالية العامة نحو 500 الى 800 مليون دينار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.

وذكر ان حجم تلك الدعوات بلغ حوالي 287 مليار دولار في عام 2011 بنسبة 42٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية وحوالي 32٪ من إجمالي العائدات الحكومية لهذه الدول، لافتاً إلى أن حجم دعوات الطاقة في الدول العربية وحدها بلغ 107 مليارات دولار.

وعدد براسادا المنافع من ترشيد أو رفع الدعم عن السلع ولعل أبرزها التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة فضلاً عن الاستخدام الأكثر كفاءة والامتثل للطاقة والانعكاسات الايجابية على البيئة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.